

عملية عسكرية ليبية تُسقط أحد أذرع

التمويل الأجنبي للميليشيات

القضاء على رجل أعمال ليبي يمول مسلحي مصراتة



أسقطت الحرب في ليبيا خلال اليومين الأخيرين أحد أبرز محركات وأذرع تمويل الميليشيات المسلحة المناهضة لمؤسسات الدولة والمُشروع إقامة جيش ليبي موحد والملاحقة دوليا بتهم ارتكاب عمليات مسلحة في الأراضي الليبية.



أطاحت الكتيبة العسكرية اللواء التاسع تابعة لقوات الجيش الليبي بقيادة المشير، خليفة حفتر، يوم الأحد، بهشام مسيمير القيادي بالكتيبة الإسلامية المسلحة المسماة "لواء الصمود" التي يقودها الإسلامي صلاح بادي، ومقرها مصراتة وسط ليبيا، وتمكنت من القضاء عليه خلال تخطيطه لتنفيذ عملية اغتيال تستهدف شخصية ليبية في مدينة ترهونة التي تبعد عن العاصمة طرابلس بـ 88 كم إلى الجنوب الشرقي.

وأكد مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي خالد المحجوب، في تصريحات إعلامية "أنه تم القضاء على القيادي البارز هشام مسيمير، الممول الرئيس لجماعة الإخوان في ليبيا وقوات الوفاق، والحاكم الخفي لمدينة مصراتة".

وأفاد بأنه قد تم القضاء على مسيمير على يد قوة تابعة للواء التاسع بمدينة ترهونة، مضيفاً أن مقتله يعد أكبر ضربة تتلقاها ميليشيات مصراتة منذ عام 2011، نظرا للدور البارز الذي كان يقوم به في تمويل المعارك وجلب السلاح والمسلحين من تركيا ومن أماكن أخرى إلى ليبيا.

ويُتهم هشام مسيمير دوليا بتوريد الأسلحة للجموعات الإسلامية المسلحة وأورد تقرير خبراء الأمم المتحدة الصادر في العام 2018 أن هذا الأخير قام بتوريد أسلحة للمجموعات التي هاجمت مطار معيتيقة في يناير 2018.

وكانت في تقرير الخبراء المعني بليبيا أن هشام مسيمير قائد جماعة مسلحة من مصراتة قام بتوريد أسلحة ونخائر إلى ائتلاف من الجماعات المسلحة في تاجوراء ونفذ هجمات متكررة على مطار معيتيقة في طرابلس منذ يناير 2018 بالتنسيق مع مقاتلين من بنغازي منهم أعضاء مرتبطون بمجلس شوري ثوار بنغازي.

وإلى مراقبون ليبيون أن عملية القضاء على الرجل الليبي القوي هشام مسيمير هي بمثابة قطع حلقة وصل بين الدول الداعمة للميليشيات الإسلامية المسلحة وعلى رأسها دولتي قطر وتركيا اللتان تدعمان القوات المتمركزة في مدينة مصراتة الكائنة وسط ليبيا.

وقال المحلل السياسي، عز الدين عقيل، لـ "العرب" إن عملية القضاء على القيادي بالكتائب الإسلامية المسلحة ستربك حساباتها المالية لكنها لن تؤثر كبيرا على تحركاتها الميدانية.

واعتبر عز الدين عقيل أن موت هشام مسيمير لن يؤثر بشكل كبير على تمركز الجماعات الإسلامية المسلحة لكنه سيخلق لها ارتباكاً ظرفياً وسيتم تعويضه بشخصيات أخرى خاصة وأنه مجرد وسيط بين هذه الكتائب والدول الإقليمية الداعمة لها.

وبحسب عز الدين عقيل، تُشن الحرب في ليبيا من طرف دول إقليمية على رأسها قطر وتركيا بالتنسيق مع تنظيم الإخوان المسلمين الذي يملك علاقات متميزة مع الجماعات الإسلامية المنتشرة في ليبيا ومع

الجماعات المتطرفة ومنها ما يسمى بتنظيم أنصار الشريعة وتنظيم داعش الإرهابي.

ويرى المحلل السياسي الليبي أن جماعات الإخوان الليبية تغالط الشباب الليبي وتوهمه أنه يدافع عن دولة الحق وتظلمه، داعيا الجيش الليبي إلى محاولة استقطاب شباب ليبيا للمشروع الوطني وسحب البساط من تحت الجماعات المارقة عن القانون.

ويلاحق القيادي في الجماعات الإسلامية المسلحة، هشام مسيمير، في قضايا تخص شن عمليات مسلحة استهدفت مدنيين بعد أن أصدر النائب العام الليبي في حقه بطاقت جلب.

في ذات الشأن، أكد الناشط بالمجتمع المدني الليبي، عبد الله محمد الريو، لـ "العرب" أن "هشام مسيمير هو قيادي بما يسمى "كتيبة لواء الصمود" التي يتزعمها المسلح الإسلامي صلاح بادي وتتمركز بمدينة مصراتة ويختص بتوفير تمويلات مالية وأسلحة لهذه الكتيبة".

وذكر عبد الله محمد الريو أن هشام مسيمير يعتبر أحد أبرز الأطراف

التي تمول الكتائب الليبية الإسلامية بالسلاح والمال، مبرزا أنه دعم كثيرا ما يسمى بمجلس ثوار بنغازي وموّل جماعات فجر ليبيا ومؤخرا قدم تمويلات مالية كبرى لاستهداف مطار معيتيقة الواقع في ضواحي طرابلس.

وأفاد الريو بأن القوات المسلحة التابعة للجيش الليبي أطاحت بمسيمير في كمين أعدته له في ترهونة وقضت عليه قبل أن ينفذ عملية اغتيال كانت تستهدف شخص ليبي داعم لقوات الجيش الليبي.

ويعتبر مسيمير، أحد أبرز الأطراف التي تخطط لإجراء عمليات اغتيال تستهدف الأشخاص الداعمين لقوات القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، خاصة أن الدور الذي لعبه غير واضح للكثيرين لأنه -مسيمير- كان يعمل في الظل. ولاحظ أن هذا الرجل الخفي، يلعب دور الوسيط بين تركيا ومصراتة، وهو المسؤول عن إبرام صفقات السلاح مع انقرة ويقف وراء كل شحنات الأسلحة وتحوم شكوك كثيرة حول الثروة المالية التي غنمها مسيمير بعد الثورة الليبية لا سيما وأنه

الحرب العسكرية تستمر لسنوات في ليبيا

يشرف على عمليات شراء وبيع أسلحة خارقة للقانون.

ولازال فتيل عملية التحقيق حول دعوى سيقدمها وشهادت سيدي بها تخص ملفات فساد تورط فيها أبناء وأقارب الجنرال أحمد قايد صالح ليمتثل بعد ذلك لاستدعاء قضاء العاصمة للتحقيق معه في القضايا المرفوعة ضده، ويطلب النائب بهاء الدين طلبة، وفق بن سديرة، بـ"فتح تحقيق قضائي يتهم فيه أبناء وأقارب الجنرال أحمد قايد صالح، بالضلوع في ملفات فساد وبممارستهم ضغوطات على المحافظ السابق لمحافظة عنابة محمد صنديد، وابتهاك مساحات واسعة من العقارات في المدينة".

ويهل طلبة السلطات الجزائرية مهلة تنتهي يوم الخميس، للاستجابة إلى مطالبه، مقابل موثله أمام محاكم العاصمة، أو اللجوء إلى القضاء الدولي. في هذا الشأن، قالت مصادر محلية لـ "العرب"، إن عناصر الدرك قامت منذ صباح الاثنين بتطويق وتفتيش المسكن العائلي للنائب البرلماني بهاء الدين طلبة، المتوارى عن الأنظار خلال الأيام الأخيرة بعد توصله باستدعاء من طرف قضاء العاصمة، للتحقيق معه في قضايا فساد، وذلك في أعقاب سحب الحصانة النيابية منه في بحر الأسبوع الماضي.

وواصلت "الوحدات عربات وعناصر من جهاز الدرك، في محيط المسكن العائلي المتواجد في ضاحية الحجار بمدينة عنابة، إلا أنه لا مؤشر على العثور على النائب البرلماني المخفي منذ أيام".

ليبيا تكيد خسائر بالمليارات بسبب الصراع على السلطة

ص 6

ملف الحريات الفردية يفتح باب نقاش حقوق في المغرب

وطالبت عضو الفيدرالية، سميرة موحيا، بتطوير التشريعات القانونية المعمول بها من أجل ضمان حماية الحياة الخاصة للأفراد، موضحة أن القانون الجنائي الحالي "يعود إلى سنة 1962، وقد وُضع في سياق مختلف لسباق مغرب 2019".

وأعربت موحيا عن استغرابها من عدم ملاءمة القانون الجنائي مع مقتضيات دستور 2011 مباشرة بعد الشروع في تفعيل أحكامه، ملاحظة أن المنظومة القانونية الحالية تمنح الأولوية للنظام العام على حساب الحريات الفردية والجماعية للمواطنين والمواطنات.

وأطلق نشاطها بالمجتمع المدني حملة أخرى تحت عنوان "خارجة عن القانون" تهدف لفتح نقاش وطني حول واقع الحريات الفردية بالمغرب، خصوصا مع النقاشات الدائرة داخل لجنة التشريع بمجلس النواب في ما يتعلق بقانون الإجهاض.

وتساءل القائمون على الحملة التي تنزعمها الروائية المغربية المقيمة بفرنسا ليلي السليمان، عن مدى نجاعة

أحكام الحبس التي تصدر في حق كل من يدافع عن الحقوق الفردية والجماعية في المغرب ويسعى لبناء مجتمع مغربي مواكب للتطورات الفكرية والثقافية.

وتتزامن تحركات المدافعين والمدافعات عن الحريات الفردية مع صدور أحكام قضائية على الصحافية



القضائية "ضرورة لاستكمال الحريات الفردية مطلب شعبي متجدد

هاجر الريسوني، الاثنين، بسبب "الإجهاض" و"ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج"، تفضي بحبسها لمدة سنة، وبسجن خطيبها وهو أكاديمي وناشط حقوقي سوداني لمدة سنة، وسجن طبيب هاجر، محمد جمال بلقرين، لمدة سنتين. وأمام صمت الحكومة، اعتبرت أشكال التمييز ضد النساء.

وصفت شتاتو تجريم القانون الجنائي للحريات الفردية بـ"العنف التشريعي"، معتبرة أن الحياة اليومية في المغرب أظهرت أن القانون الجنائي قاصر وعاجز عن احتواء العديد من الممارسات التي تجري يوميا في المغرب، مثل الإجهاض.

ودافعت المحامية شتاتو عن رفع التجريم عن الإجهاض، معتبرة أن الرهان والتحدي أمام الهيئات الحقوقية هو المرافعة من أجل قانون جنائي جديد ينص على ضمان ممارسة المرأة لحقها في الإجهاض، كما هو الحال في تجارب أخرى، مثل فرنسا التي يجيز قانونها الإجهاض قبل إكمال الجنين أسبوعه الثاني عشر.

نائب جزائري يشترط محاسبة أقارب قائد الجيش ليمثل للقضاء

الجزائر - لا يزال الغموض يكتنف حدث اختفاء النائب البرلماني الجزائري، بهاء الدين طلبة، في الأيام الأخيرة إثر استدعائه قضائيا للتحقيق معه في قضية تتعلق بارتكاب جرائم فساد وذلك في وقت تشير فيه بعض المعطيات إلى اختبائه في مكان آمن وتقديمه شروطا للسلطة للمثول لاستدعاء القضاء دون أن يغادر الجزائر.

وأثار اختفاء النائب عن محافظة عنابة بأقصى الحدود الشرقية للبلاد، لغضا كبيرا في المشهد الجزائري، وشكوكا حول وجود تواطؤ ما من طرف السلطات الرسمية على المستوى المحلي أو المركزي، سمح له بمغادرة التراب الوطني، رغم أنه مدعو للمثول أمام قضاء العاصمة يوم الخميس، بعد سحب الحصانة النيابية منه.

وكان المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، قد صوت في بحر الأسبوع المنقضي بالأغلبية على مقترح رفع الحصانة البرلمانية، الذي تقدمت به وزارة العدل لإدارة البرلمان.

ودخلت القضية إلى مجال الشكوك والريبة بعد الكشف عن جملة من مطالب النائب عن لسان ناشط سياسي معارض مقيم في لندن البريطانية.

وصرح الناشط السياسي المعارض المقيم في لندن، سعيد بن سديرة، في تسجيل صوتي له نشر مساء الاثنين بأن النائب بهاء الدين طلبة، كلفه بأن يكون ناطقا رسميا باسمه، ونقل عنه ثلاثة مطالب مقابل تلبية لاستدعاء القضاء المبرمج نهار الخميس.

وقال "النائب متواجد في مكان آمن ويطلب محكمة عنابة بفتح تحقيق حول دعوى سيقدمها وشهادت سيدي بها تخص ملفات فساد تورط فيها أبناء وأقارب الجنرال أحمد قايد صالح ليمتثل بعد ذلك لاستدعاء قضاء العاصمة للتحقيق معه في القضايا المرفوعة ضده، ويطلب النائب بهاء الدين طلبة، وفق بن سديرة، بـ"فتح تحقيق قضائي يتهم فيه أبناء وأقارب الجنرال أحمد قايد صالح، بالضلوع في ملفات فساد وبممارستهم ضغوطات على المحافظ السابق لمحافظة عنابة محمد صنديد، وابتهاك مساحات واسعة من العقارات في المدينة".

ويهل طلبة السلطات الجزائرية مهلة تنتهي يوم الخميس، للاستجابة إلى مطالبه، مقابل موثله أمام محاكم العاصمة، أو اللجوء إلى القضاء الدولي. في هذا الشأن، قالت مصادر محلية لـ "العرب"، إن عناصر الدرك قامت منذ صباح الاثنين بتطويق وتفتيش المسكن العائلي للنائب البرلماني بهاء الدين طلبة، المتوارى عن الأنظار خلال الأيام الأخيرة بعد توصله باستدعاء من طرف قضاء العاصمة، للتحقيق معه في قضايا فساد، وذلك في أعقاب سحب الحصانة النيابية منه في بحر الأسبوع الماضي.

وواصلت "الوحدات عربات وعناصر من جهاز الدرك، في محيط المسكن العائلي المتواجد في ضاحية الحجار بمدينة عنابة، إلا أنه لا مؤشر على العثور على النائب البرلماني المخفي منذ أيام".

ومع تزايد دعوات الجمعيات الحقوقية بإباحة الإجهاض، عبر سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عن رفضه لهذا التوجه مسورا أن الإجهاض أمر حسمت فيه اللجنة التي شكلها العاهل المغربي الملك محمد السادس، كما أعطى المجلس العلمي الأعلى رأيه في هذا الموضوع في إطار الحفاظ على الثوابت الدينية.

وفي السياق ذاته، طالب النائب البرلماني عن فيدرالية اليسار، عمر بلاويج، بإلغاء بعض مواد القانون الجنائي التي تنص على تجريم ومعاينة الشذوذ الجنسي مع شخص من نفس الجنس، وكذا العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، والخيانة الزوجية.

واعتبر تسلسل بعض الدعوات من النواب المغربي بإلغاء هذه المواد من القانون الجنائي، من شأنها أن تخلق البلبلة داخل المجتمع المتعارف على قيم وخصوصيات اجتماعية ثابتة منذ القدم، مشيرين إلى أن القانون جاء ليحضن ويؤطر العلاقات بين أفراد المجتمع.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - تواترت تحركات المجتمع المدني في المملكة المغربية للمطالبة بتكريس المبادئ الضامنة للحقوق والحريات الفردية وأطلقت حملات حقوقية متنوعة تزامنا مع قضية سجن صحافية بتهمة قيامها بإجهاض وممارسة الجنس خارج إطار الزواج.

وأطلقت فيدرالية رابطة حقوق النساء في المغرب حملة تحت شعار "باركا من محاكم التفتيش.. بغيت قانون بحمي حريتي وحقوقتي"، تطالب ضمنها بإلغاء الفصل المجزئة للحريات الفردية من القانون الجنائي، وتهدف إلى سن قانون جنائي ملائم للمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، وللدستور المغربي المصادق عليه سنة 2011، وحام لحقوق النساء.

وتعتبر فيدرالية رابطة حقوق النساء أن القوانين الحالية المتعلقة بالحريات الفردية متجاوزة ولا تليق بمغرب 2019.